

الثورة الليبية.. قراءة في آليات إسقاط نظام الحكم الفردي

د. محمد سيد أحمد فال

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة نواكشوط.
ورئيس المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الإنسانية.

ملخص الدراسة

إن السياق الحاضن للثورات العربية حتى وإن اتفق في متطلبات التخلص من الأحادية والتوريث ورواسبهما، ومكّن من استعادة الكرامة المفقودة، وأمّن تملك المواطن لثورته التغييرية، فما كانت كل ثورة لتنسلخ من خصوصياتها التي تطبعها بميسمها، وتيسر أو تعسر انبثاقها، ووصولها لغاياتها؛ وفقًا للمعطيات الذاتية والموضوعية، ولحكم الفاعلين، وآليات السياقات المتفاعلة.

وقد تميزت الثورة الليبية بخصوصيتها، سواء من حيث طبيعة التسارع الكبير على المستوى الدولي لدعمها، والتدخل العسكري، وحجم الخسائر البشرية والمادية المترتبة عليها، وكذا التحديات التي انبثقت عن قيامها.

تناقش الدراسة مسألة أبعاد الثورة الليبية، وأسبابها ومآلاتها، وتستقرئ خصوصيات هذه الثورة، ووجاهة ومبررات القيام بها، ومسرِّعات التحول في وطن كان يُختزل في رجل، فتعدد الرجال.

كما تستقرئ الدراسة طبيعة الثورة الليبية، وهل كانت مجرد نتاج لتراكمات ثأرية سابقة؟ أم تراكمًا لتصرفات ذاتية لمستبد؟ أم هي استلهام واقتناص لفرصة الربيع العربي في التحرر من الدكتاتوريات؟

ترى الدراسة أن التحدي المطروح الآن بحدة يؤشر إلى كيفية تسيير مرحلة ما بعد القذافي، وضمان الحيلولة دون عودة حكم الفرد، وتأمين بناء مؤسسات الدولة في ظل انقسام مشهود إلى مجموعات داخلية، وسباق محموم على عقود النفط بين الدول المحرّرة.

إن إزالة نظام القذافي مثلت بداية تحرير للطاقات الكامنة للشعب الليبي، ولمقدرات الأمة الاقتصادية، ولكنها ليست إلا البداية التي تتهددها العديد من المخاطر التي تنذر بالعودة إلى الأسوأ أو تحقيق الارتكاس، والتي تتعين إحاطتها بكافة ضمانات النجاح الذاتية والموضوعية الكفيلة بمواجهة جملة التحديات الأمنية السياسية والاستراتيجية التي تنتظر ليبيا ما بعد الثورة.

إن الرهانات الفعلية في مستقبل ليبيا ما بعد الثورة مرهونة في الأساس بأبناء الثورة وسط التناقضات الكبيرة بين المرجعيات الفكرية المتعددة للثوار؛ ما بين ليبرالية وإسلامية في ظل مستقبل ليبيا ما بعد الثورة.

وهو ما يتطلب إدارة فاعلة متوازنة وحاسمة لا تسكت على الجرائم، بل لا تنكأ الجراح، تشرف عليها شخصيات مدنية قادرة على إدارة المرحلة، بعيدًا عن منطق المحاصصة، والاستقطاب السياسي ما بعد الثورة، ومؤهلة لتسيير مفهوم غنيمة النصر بروح وطنية تفهم إزاحة القذافي كتحدٍّ أو مكسب جزئي تنفتح بعده مرحلة مجابهة التحديات الكبرى، ومرحلة إعادة تأسيس الدولة الوطنية.



الثورة الليبية.. قراءة في آليات إسقاط نظام الحكم الفردي

د. محمد سيد أحمد فال

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة نواكشوط
ورئيس المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الإنسانية

مقدمة:

تستهدف هذه الورقة البحثية مسألة أبعاد الثورة الليبية، وأسبابها ومآلاتها، كما أنها تستقرئ خصوصيات الثورة، ووجاهة ومبررات القيام بها، ومسرعات التحول في وطن كان يُختزل في رجل، فتعدد الرجال.

إن السياق الحاضن للثورات العربية حتى وإن اتفق في متطلبات التخلص من الأحادية والتوريث ورواسبهما، ومكن من استعادة الكرامة المفقودة، وأمّن تملك المواطن لثورته التغييرية، فما كانت كل ثورة لتتسلخ من خصوصياتها التي تطبعها بميسمها، وتيسر أو تعسر انبثاقها ووصولها لغاياتها؛ وفقًا للمعطيات الذاتية والموضوعية، ولحكم الفاعلين، وآليات السياقات المتفاعلة.

إن للثورة الليبية خصوصيتها، سواء من حيث طبيعة التسارع الكبير على المستوى الدولي لدعمها، والتدخل العسكري، وحجم الخسائر البشرية والمادية المترتبة عليها، وكذا التحديات التي انبثقت عن قيامها.

ومن هذا المنطلق تكتسي تساؤلاتنا وجاهتها ومشروعيتها:

فهل قامت الثورة الليبية لمجرد الارتداد إلى المقومات السابقة كالملكية، فحملت العَلم السابق ذاته في خطوة أشبه ما تكون بالحنين إلى الماضي أو لحكم بائد، وانبثقت من مدينة سُلبت الحكم منذ الستينيات؟

أليس من المفارقة أن التدخل الغربي الذي تجاوز كل النصوص المؤسسة لحماية المدنيين في قراءات توسعية لم يواجه على مستوى الشارع العربي المسلم بالتنديد المطلوب كما كنا نشهده سابقًا؟

هل كانت الثورة الليبية نتاجًا لتراكمات ثأرية سابقة؟ أم تراكمًا لتصرفات ذاتية لمستبد؟ أم هي استلهام واقتناص لفرصة الربيع العربي في التحرر من الدكتاتوريات؟

إن التحدي المطروح الآن بحدة يؤشر إلى كيفية تسيير مرحلة ما بعد القذافي، وضمان الحيلولة دون عودة حكم الفرد، وتأمين بناء مؤسسات الدولة بعد زوال نظام مارس التدمير المنظّم للنخب، وعمل على تقويض بذور انبثاق المؤسسات الأهلية التي لم يرخّص منها نظام القذّافي إلا اثنتين: إحداهما لابنه، والأخرى لابنته!!

كيف يبدو مشهد ليبيا ما بعد الثورة في ظل انقسام مشهود إلى مجموعات داخلية، وسباق محموم على عقود النفط بين الدول المحررة، مع تشققات في جدران الوحدة الوطنية بين التشكيلات القبلية وبلاد لم

تعرف التعددية إلا على المستوى العرقي، ولم تنصهر في التيارات الحديثة، وتثور بها مخاطر استفحال الخلاف بين الثوار حول هوية الدولة ومرجعيتها؟!

أي مستقبل للثورة الليبية في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي يشكّل سوء توزيع الثروة، والهاجس الأمني الداخلي والإقليمي، وصراع القوى العظمى مجرد جزء منها؟!

هذه التساؤلات وغيرها هي التي سنعالجها لرصد وتوصيف الظاهرة الليبية، وتحليل معطياتها وصولاً إلى استشراف مآلاتها.

على الرغم من استمرار التقسيم الجغرافي لليبيا منذ فجر التاريخ إلى اليوم، إلا أن البلد ظل محتفظًا إلى حد ما بوحدة طبيعية وبشرية، جعلته متميزًا في نفسه عن المشرق والمغرب، وتستمد البلاد وحدتها من تجانس نسبي لسكانها الذين كانوا ولا يزالون ينتظمون ضمن إطار قبلي صارم، ويمارسون أسلوب الحياة البدوية.

تأصيل:

على الرغم من تعدد القوى الخارجية التي تبادلت السيطرة على ليبيا[1] (اليونان والفينيقيون، والرومان، والوندال، والعرب، والعثمانيون، والإيطاليون، والإنجليز، والفرنسيون) إلا أن البلد لم يحصل أبدًا على إدارة موحدة لأقاليمه الثلاثة (المدن الثلاث Tripolitaine، وقورينا (الجبل الأخضر) Cyrénaïque، وفزان Fezzan) إلا في سنة ١٩٣٤م في ظل الاحتلال الإيطالي قبل أن يحصل على استقلاله سنة ١٩٥١م.

وعلى الرغم من استمرار هذا التقسيم الجغرافي منذ فجر التاريخ إلى اليوم، إلا أن البلد ظل محتفظًا إلى حد ما بوحدة طبيعية وبشرية، جعلته متميزًا في نفسه عن المشرق والمغرب. أما من الناحية البشرية فتستمد البلاد وحدتها من تجانس نسبي لسكانها الذين كانوا ولا يزالون ينتظمون ضمن إطار قبلي صارم، ويمارسون أسلوب الحياة البدوية القائم على الزراعة وتنمية المواشي[2].

ويقوم ذلك التجانس بين العناصر البشرية في ليبيا على نوع من التفاعل بين السكان البدو (العرب في عمومهم)، والذين يشكلون الغالبية العظمى من السكان، وسكان الحضر (البربر في معظمهم) الذين يمارسون الزراعة في المدن والأرياف على غرار نظرائهم في الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. وضمن مسار هذا التفاعل استطاع السكان البدو أن يفرضوا على المجتمع نمط العيش الخاص بهم، فظلت حياة البلد في عمومها يغلب عليها طابع البداوة. هذا الطابع البدوي القبلي هو الذي يفسّر بحسب البعض[3] ضعف تغلغل المؤثرات الخارجية في النسيج الاجتماعي والثقافي الليبي، على الرغم من تمتع البلد بحدود بحرية طويلة، واختراقه من طرف المسالك الصحراوية وطرق القوافل العديدة.

جذور وتجليات الحكم الفردي:

في مساء ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٩م نجح عدد صغير من الضباط[4] بقيادة النقيب معمر القذافي[5]

(١) «ليبيا» كلمة مشتقة من اسم قبيلة بربرية تسمى «الليبو» (Lebou) عرفها قدماء المصريين، إلا أن اليونان هم أول من أطلق هذه التسمية على البلد، ثم جرى تعميمها في العهد الروماني لتطلق على عموم إفريقيا الشمالية. ومع احتلال إيطاليا لليبيا سنة ١٩١١م أعيد إحياء التسمية لتشمل مجمل الأراضي الواقعة بين نهر النيل شرقًا، وجبل نفوسة (الجبل الغربي) غربًا : انظر في هذا الخصوص:
Jean-Marie Blas de Roblès , Lybie grecque, romaine et byzantine, Edisud , Paris , 1999 , p.12.

(2) François Burgat et André Laronde , La Lybie , Que sais-je?, Paris, 2003, Introduction , p.3.

(٣) المرجع السابق.

(٤) كان عددهم غداة الإعلان عن الانقلاب ١٢ وهم: معمر القذافي، عبد السلام جلود، مختار عبد الله القروي، بشير الصغيّر الهاودي، عبد المنعم الطاهر الهوني، مصطفى الخروبي، عمر المحيشي، الخويلدي الحميدي، محمد نجم، عواد علي حمزة، أبو بكر يونس جابر، أبو بكر المقريف. ومن الجدير بالذكر أن أسماء هؤلاء الضباط لم تعرف إلا بعد مضي ٤ أشهر على الانقلاب، كما اللائحة كانت دائمًا متغيرة.

(٥) وُلد معمر القذافي الابن الوحيد (من الذكور) لأبوين بدويين عاشا في صحراء سرت في الوسط الليبي، هما أبو منيار وعائشة في التاسع عشر من يونيو سنة ١٩٤٢م. حظي بتعليم متوسط في المدرسة القرآنية قبل دخوله إلى المدرسة النظامية والثانوية بسرت ثم سبها. أظهر منذ صباه ميله إلى العمل السياسي، وكان متأثرا جدًا بالمثل الناصرية، =

في وضع حد لنظام الملك العجوز إدريس السنوسي الذي كان حينها في رحلة علاجية سنوية إلى تركيا.

وفور استيلائه على السلطة اعتمد الزعيم الشاب في بداية الأمر أسلوبًا في الحكم يقوم على اشتراكية الدولة الممزوجة بالقومية العربية. فقام بتأميم بعض المؤسسات وخاصة تلك التي كان يملكها رعايا إيطاليون. وفي سنة ١٩٧٧م أعلن «سلطة الشعب»، وقام بتغيير اسم البلد من «الجمهورية العربية الليبية» إلى «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية»، وأطلق «اللجان الثورية»، وحظر التعددية الحزبية. وبعد إعلان «سلطة الشعب» أسَّس «المحاكم الشعبية» لتصفية خصومه السياسيين.

ومن الجدير بالذكر أن المادة ١٧ من «إعلان سلطة الشعب» (الدستور) تحظر كل نشاط سياسي مستقل. وقد سجن القذافي بموجب هذه المادة المئات من الأشخاص حُكم على البعض منهم بالإعدام «وبما أن القذافي يعتبر أنه يجب الحكم بالموت على كل من ينشئ حزبًا سياسيًا (من تحزب خان)، فإن العشرات من المعارضين قد عُوقبوا بالإعدام شنقًا، أو بقطع الأطراف، إعدامات كانت غالبًا ما تنقل مباشرة على التلفزيون.

وقد مهّدت تلك الممارسات لـ«دكتاتورية من أعتى الدكتاتوريات في العالم» وضعت البلد داخليًا في شكل من أشكال الفوضى، وخارجيًا في سلسلة من المعارك العسكرية والسياسية الخاسرة.

لعل مما يثير الانتباه أن هذا البلد ظل إلى حين قيام ثورة ٢٣ فبراير أكثر بلدان المغرب العربي الخمسة ندرة في المعلومات القابلة للتوثيق. وقد أدى هذا الوضع بالباحثين والمتتبعين للشأن الليبي إلى تضخيم الخطاب الرسمي للدولة ورئيسها على حساب الديناميكيات الاجتماعية التي تصعب ملاحظتها. فقد ظلت ليبيا إلى وقت قريب جدًا من أكثر بلدان المنطقة التي تبدو فيها إرادة الحاكم حاسمة في شتى الميادين، وذلك نتيجة «للتركز الهائل للسلطة على قمة جهاز الدولة، وغياب حكم القانون»(١) في ليبيا كما في غيرها من البلدان العربية.

فقد عمل نظام القذافي -مثله مثل باقي الأنظمة الفردية- على طمس العلاقة بين النظام السياسي والدولة وشخص الزعيم(٢). وهذا ما تُظهره خطابات القذافي الأخيرة التي حاول فيها أن يثبت أنه هو والدولة وجهان لعملة واحدة، وأن كل محاولة لعزله مماثلة لتهديد الكيان الليبي بمجمله.

القذافي والسياسة الخارجية:

وعلى المستوى الخارجي باشر النظام سياسة خارجية مضطربة، تراوح بين التوجه الاشتراكي، والقومي والإفريقي، وكذا الصدام مع الغرب قبل أن يؤسس لعلاقة جديدة مع الغرب في نهايات حكمه، وقد بدأت مواجهة معمر القذافي مع الغرب مبكرًا في السنوات الأولى من عمر النظام، عندما أجبر الولايات المتحدة على إخلاء قواعدها العسكرية في ليبيا، تزامن ذلك مع مساعيه برفقة زميله عبد السلام جلود سنة ١٩٧٠م لزيادة أسعار النفط لأول مرة في

= وبشخصية الرئيس جمال عبد الناصر. لهذا السبب شكّل أول خلية سرية للعمل السياسي سنة ١٩٦١م، لكنه طُرد من المدرسة النظامية في سرت بسبب نشاطه السياسي، مما اضطره لمواصلة دراسته في سبها. واصل القذافي دراسته في الجامعة الليبية (القانون)، ثم دخل بعد ذلك الأكاديمية العسكرية ببنغازي سنة ١٩٦٣م؛ حيث شكّل برفقة عدد من أصدقائه حركة سرية تهدف إلى الإطاحة بالنظام الملكي الموالي للغرب. أرسل إلى بريطانيا بعد تخرجه من الأكاديمية العسكرية للتدريب وعاد إلى البلد سنة ١٩٦٦م، وعُين ضابطًا في سلك الاتصالات. وفي الأول من سبتمبر سنة ١٩٦٩م حينما كان في السابعة والعشرين من عمره قاد انقلابًا عسكريًا ضد الملك إدريس المهدي السنوسي، بعد أن كان من المقرر أن يتنازل هذا الأخير لابن أخيه عن العرش بسبب المرض. انظر في هذا الخصوص:

François Burgat et André Laronde , op.cit.,p.59.

(١) مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية للفساد، ضمن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٢٨٨.

(2) Source:http:// www.sis.gov.eg

تاريخه، وهذا الأمر هو من الأفعال التي صنّفت أيضًا في خانة «الاعتـــداء» على الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المصنّعة.

لكـــن تلك الأفعـــال «العدائية» لم تكـــن كافية لدى الغرب لاتخاذ موقف حازم من الشاب الطموح. إلا أن نظام القذافي تبنى سياســـة دعم ما سُمي بـ«حركات التحرر»، ومن ضمنها بعض الحركات اليســـارية في أوروبـــا وأمريكا اللاتينية؛ متهمة إياه بالقيام بعمليات إرهابية[1]، إلى أن وقعت القناعة لدى الولايات المتحدة بأن نظـــام القذافي لا يموّل الإرهـــاب الدولي بالمال والسلاح فحسب، بل يمارسه بشكل مباشر.

عندهـــا تعرض نظام القذافـــي للعزلة الدولية بعد اتهامـــه بالضلوع في بعض العمليـــات الإرهابية مثل هجوم لوكربي في اســـكتلندا سنة ١٩٨٨م ضد طائرة مدنيـــة أمريكيـــة نجم عنه وفاة ٢٧٠ شـــخصًا، على الرغم من أن تورط ليبيا في ذلك الهجوم لا يزال يثير شكوكًا متزايدة؛ والهجوم على طائرة UTA الفرنسية سنة ١٩٨٩م ذلك الهجوم الذي بلغ عدد ضحاياه ١٧٠ شـــخصًا؛ والهجوم على ملهى ليلي للجنود الأمريكيين في برلين.

هذه الاتهامات لنظام القذافي بدعم الإرهاب الدولي أدت بالولايات المتحدة إلى تغيير سياستها تجاهه، من التهديد بالقوة إلى استخدامها الفعلي. فقامت في ١٥ أبريل ســـنة ١٩٨٦م بالهجوم على طرابلس وبنغازي. ويبدو أن استعمال القوة لم يكن كافيًا، فعمدت الولايات المتحـــدة وحلفاؤها إلى فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا سنة ١٩٩٢م.

ويبدو أن ســـلاح العقوبات والعزلة الدولية كان أكثر نجاعة مع نظام القذافي الـــذي اضطر إلى مراجعة سياســـاته الخارجية، والبحث عن اســـتعادة مكانته على الســـاحة الدوليـــة. من أجل ذلك قام بتســـليم رجلي المخابرات الليبيـــة المتهمين في هجوم لوكربي؛ لمحاكمتهما أمام القضاء الاسكتلندي. وهو ما أدى إلى إلغاء العقوبات الأممية على ليبيا، وإعادة العلاقات مع المملكة المتحدة. وأعقب ذلك في سنة ٢٠٠٣م اعتراف ليبيا رسميًا بـ«مسئولية عملائها» عن هجوم لوكربي، وقبولهـــا دفع تعويضات بلغـــت ٢,١٦ مليار دولار إلى أسر الضحايا، ونتيجة لذلك تم رفع العقوبات الأممية بشكل كلي والأمريكية بشكل جزئي[2].

وقام نظـــام القذافي بتدعيم تلك الخطوة بموافقته على التخلي الطوعي عـــن برنامجه النووي، وتوقيعه سنة ٢٠٠٤م على اتفاقية حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

تزامنت هذه المساعي الخارجية مع محاولات داخلية للإصلاح الاقتصادي؛ حيث عملت ليبيا «الاشتراكية» على تخفيف تشـــريعاتها؛ لتتلاءم مع اقتصاد السوق، ونجم عن ذلك تدفق للاســـتثمارات، وولوج للشركات الدولية للأســـواق الليبية، وبدا أن النظام الليبي قد أصبح عضوًا فاعلاً في الأسرة الدولية.

الأسباب الاجتماعية والتاريخية للثورة الليبية:

لمعرفة أثر الجوانـــب الاجتماعية في الثورة الليبية، يتعين تحديد السياق الذي تشـــكّل فيه الثورة الليبية جزءًا مما أطلق عليه عمومًا الثورات العربية.

ولعل من السهل لمتتبع الثورات العربية التي نجحت حتى الآن (تونس، ومصر) أو الجارية (اليمن، وسوريا) أن يلاحظ أنها تتميز بعدد من السمات نجدها تتكرر مع الثورة الليبية مع بعض الاستثناءات، وهذه السمات هي:

(١) اتهـــم القذافي بدعـــم العديد مـــن التنظيمات المســـلحة التي تقوم بعمليات إرهابية، مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA)، ومنظمة إيتـــا الباســـكية (ETA) والألويـــة الحمراء... وتمويلها بالأســـلحة والمتفجرات.

(٢) المرجع السابق.

- السمة الأولى الطابع الشعبي:

فهذه الثورات تتميز بلعبة استراتيجية مزدوجة: التعبئة الشعبية، وتخلي النخبة (سياسية كانت، أو عسكرية أو مثقفة) عن دورها؛ ذلك أن «قوة التعبئة الشعبية فيها تعود إلى تخلي النخبة عن الاضطلاع بدورها، والعكس أيضًا صحيح»[1]. وعليه فإن الثورة في مختلف هذه البلدان لم تكن ممكنة لو ظلت محصورة في مخططات النخبة ومناوراتها. لكن هذا لا يعني أن النخب ظلت في موقف المتفرج مما يجري في تلك الدول، بل حاولت ولا تزال تحاول - بقدر معين من التوفيق- أن تركب حصان تلك الثورات.

ويبدو الأمر في الحالة الليبية أقل خطورة لتضاؤل دور النخب في البلد؛ لأن الأمر يتعلق بنظام جاثم على المجتمع، سعى بكل قواه إلى القضاء على كل ما يمكنه أن يعترض طريقه[2].

أما السمة الثانية فهي «أزمة الدولة»: فإذا ما استثنينا السنوات العشر الأولى من حكم القذافي، التي اهتم فيها بالتنمية، والحرص على قاعدته الشعبية، فإن البلد قد غرق في أزمة الشرعية التي فقدها في عيون شعبه، بعد أن أصبحت الساحة الدولية ودعم «حركات التحرر» شغله الشاغل.

يضاف إلى ذلك غرق مختلف الدول العربية، وخاصة ذات الأنظمة الشمولية، في أزمات اقتصادية اقترنت بأزمة التشغيل، وشرعية النظام السياسي.

أما السمة الثالثة فتكمن في «عدم توقع موجة الغضب الشعبي»، فقد كان من الصعب معرفة ما إن كانت الثورة ستتوقف عند حدود إقليم معين، أم أنها ستعم البلاد بأسرها. ونفس الكلام أيضًا ينطبق على سقف مطالبها: هل كانت مطالب جزئية كحل مشكلة البطالة، والفساد المالي والإداري، والحريات العامة.. أم أنها تتعدى ذلك إلى العمل على اقتلاع النظام من جذوره. فلم يكن أحد يتوقع عندما أحرق محمد البوعزيزي نفسه أن الأمر سيتعدى حدود مدينته الفقيرة (سيدي بو زيد) المصنفة محليًا في «مناطق الظل»، وعندما تحرك الشباب في بنغازي لم يتوقع أحد أن الأمر سيتعدى حدود مدينة مهمَّشة سياسيًا واقتصاديًا بعد أن كانت في معظم فترات التاريخ الليبي قطبًا اقتصاديًا وسياسيًا مهمًا إن لم تكن الأهم.

إذا ما استثنينا السنوات العشر الأولى من حكم القذافي، التي اهتم فيها بالتنمية، والحرص على قاعدته الشعبية، فإن البلد قد غرق في أزمة الشرعية التي فقدها في عيون شعبه، بعد أن أصبحت الساحة الدولية ودعم «حركات التحرر» شغله الشاغل.

وإذا كانت الثورات العربية تندرج في سياق المطالبة بتغيير النظام، والبحث عن حرية اجتماعية معينة، فإن هذه الثورات ستجد لا محالة مخزونًا هائلاً من الدعم الشعبي لدى شعوب عانت الكبت والحرمان حتى من الحريات الأساسية، وهو ما يظهره برنامج المسح السنوي للحرية وتصنيف الحقوق السياسية والمدنية[3].

وهذا هو ما يفسّر الدفعة القوية التي حظيت بها الثورات العربية عمومًا (في تونس ومصر واليمن)، والثورة الليبية خاصة. «فلم يؤدِ استبداد تلك الأنظمة إلا إلى زيادة الحاجة إلى عدم تفويت الفرصة، علاوة على عنصر المفاجأة الذي هو عنصر مرتبط بالثورات نفسها»[4].

لقد كان العنف والطابع المباغت هما العنصرين

(1) Source: www.agoravox.fr/actualités internationales/article/les raisons du conflit libien 93800.

(٢) المرجع السابق.

(٣) احتلت ليبيا المرتبة الأخيرة عربيًا، وحصلت على الدرجة (٧) مع ملاحظة «غير حرة» في «المسح السنوي للحرية تصنيفات الدول ١٩٩٨-١٩٩٩م»، دار الحرية (freedomhouse.org.) : ذكره حسن كريم، الحكم الصالح، ضمن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

(4) Source: www.agoravox.fr/actualités internationales/article/les raisons du conflit libien 93800

المميزين للثورة بالمعنى الدقيق للكلمة، وهما اللذان يجعلانها مختلفة عن «التمرد» أو الانقلاب العسكري. فليبيا التي كانت تبدو في الظاهر مستقرة استقرارًا خدع المجتمع الدولي قبل أن يخدع الليبيين أنفسهم، كانت تنخر بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مشكلات هيكلية خطيرة ومزمنة. «وإذا كان النظام الليبي يبدو مستقرًا نسبيًا، فهو استقرار مصطنع يكذبه العدد المرتفع من المسجونين السياسيين في ليبيا، وغياب الحريات السياسية شبه التام فيها»(١).

كانت ليبيا تبدو في الظاهر مستقرة استقرارًا خدع المجتمع الدولي قبل أن يخدع الليبيين أنفسهم، كانت تنخر بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مشكلات هيكلية خطيرة ومزمنة. «وإذا كان النظام الليبي يبدو مستقرًا نسبيًا، فهو استقرار مصطنع يكذبه العدد المرتفع من المسجونين السياسيين في ليبيا، وغياب الحريات السياسية شبه التام فيها»

بيد أن الفئات الهشّة من المجتمع هي التي تأثرت في الواقع بتلك المشكلات.

فلقد طالب الشباب منذ أمد بعدد من المطالب منها: الحد من الفساد؛ إذ تحتل ليبيا المرتبة ١٤٦ عالميًا (من أصل ١٨٠ دولة) على سلم الشفافية ! وبالتالي فهي من أكثر البلدان فسادًا في العالم، بحسب مؤشر مدركات الفساد (٢٠١٠م) الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية(٢). كما طالب الشباب أيضًا بزيادة فرص العمل؛ (إذ تصل نسبة العاطلين عن العمل إلى ٣٠ ٪)، وبزيادة متوسط الأجور، وحرية الإعلام؛ لأن هذا النوع من الحريات مفقود تمامًا في هذا البلد، وهو ما أظهره مقياس حرية الصحافة في برنامج المسح السنوي للحرية، وتصنيف الحقوق السياسية والمدنية؛ إذ حصلت ليبيا على ملاحظة «وضع خطير جدًا»(٣).

صحيح أن هذه المطالب الاجتماعية ما كانت لتشكل خطورة على استقرار النظام لولا مفعول العدوى الذي هو ميزة أخرى من ميزات الثورات العربية التي تتمتع بمفعول توجيهي، على اعتبار أن نجاح إحداها هو مثال في ذاته.

الأسباب الاقتصادية (الأزمة الاقتصادية):

لكي نفهم أي صراع، مهما كان، لا بد من معرفة أسبابه. وفي الحالة الليبية هناك أسباب دفعت الشباب إلى الشارع قبل أن تتحول الثورة إلى صراع مسلح، ومن بين أكثر هذه الأسباب وجاهةً تلك الأسباب الاقتصادية بحسب الخبراء(٤).

رغم الموارد الاقتصادية الليبية الكثيرة، ورغم قلة سكانها إلا أنها مع ذلك لم تستطع بعد مضي أربعين عامًا من التنمية تجاوز اختلال خطير، فإذا كانت نسبة القطاع النفطي في الناتج الوطني الإجمالي هي ٥٠٪، إلا أن نسبة الصادرات غير النفطية لم تتجاوز أبدًا ٦٪ .

لقد ظل الاقتصاد الليبي معتمدًا بشكل كبير على القطاع النفطي، ولم تستطع الدولة تطوير اقتصاد بديل للنفط الذي تدهور إنتاجه بشكل مضطرد؛ بسبب الحصار المفروض على البلد من سنة ١٩٩٢م إلى سنة ١٩٩٩م، وهو ما انعكس بشكل سلبي على نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ليسجل أدنى نسبة له في سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧م التي كانت على الصعيد السياسي سنوات من الاضطراب والتصفية البدنية للخصوم السياسيين (مذبحة أبو سليم).

بيد أن التاريخ الليبي المعاصر على الأقل كان حافلاً

(١) مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية للفساد، ضمن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٧.
(٢) Source: www.transparency.org
(٣) جاد الله عزوز الطلحي، الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة ٢٠٠٥م، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ٢٠٠٦م، ص ٤٣.

(4) Source: http:// www.agoravox.fr/actualités/article/raisons économiques de la révolte lybienne.

بالعديد من الأحداث التي ساهمت بفعل انعكاساتها الاقتصادية في خلق هوة سحيقة داخل المجتمع. فهناك أولاً الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا من سنة ١٩٩٢م إلى ١٩٩٩م على إثر اتهامها بالضلوع في هجوم لوكربي. وكان من نتائج ذلك الحصار حصول تضخم كبير أدى إلى زيادة أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية بنسبة ٢٠٠٪، وهو ما أدى إلى تباطؤ الاقتصاد الليبي، وبالتالي إلى انهيار العملة المحلية (الدينار)[١].

وقد كان لهذه الأزمة التي عرفها الاقتصاد الليبي تأثير بالغ في سوق العمل؛ إذ أدت إلى فقدان نسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠٪ من الموظفين والعمال لوظائفهم، وتوقف العمل بالعديد من الشركات والقطاعات الإنتاجية التي كانت تستفيد منها الكثير من الفئات الضعيفة في المجتمع، ناهيك عما كانت تساهم به من فساد الأثرياء الجدد، أو من يسميهم سيف الإسلام القذافي باسم «القطط السمينة».

وفي حين كانت نسبة البطالة قبل الحصار تصل إلى ٨٪، تراوحت هذه النسبة بعد الحصار ما بين ٢٠ و٣٠٪[٢].

داخليًا انعكس هذا الوضع الكارثي على نمو القطاع غير المصنف، وما رافق ذلك من تدفق لمئات الآلاف من العرب والأفارقة والآسيويين إلى ليبيا، مما أدى إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية، وشعور الفئات ذات الدخل المحدود في المجتمع بالغبن، وهو شعور انعكس في غضب شعبي عارم، أخذ في بعض الأحيان شكل صدامات ومواجهات بين الليبيين والأجانب لأسباب واهية، فيما ظل في أحيان أخرى شعورًا داخليًا بالنقمة زاد من عزلة النظام، والقطيعة بينه وبين قواعده الشعبية التقليدية.

بيد أن هذا التلازم بين البطالة والفقر وغياب العدالة في توزيع الثروة، ونمو القطاع المصنّف كان ملائمًا لنشأة جماعات تطالب بالتغيير، كالجماعة الإسلامية الجهادية الليبية التي قامت بالعديد من العمليات الخطيرة داخل ليبيا.

وعلى الرغم من أن حصار الأمم المتحدة لم يكن يستهدف وقف الصادرات النفطية الليبية؛ لما لذلك من تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي، إلا أنه أدى مع ذلك إلى انخفاض الإنتاج في معظم حقول النفط الليبية لأسباب لوجستية؛ نتيجة لتقادم المعدات المستخدمة في الاستخراج، فانخفض نتيجة لذلك الإنتاج الليبي من النفط على المدى المتوسط[٣]. فليبيا التي كانت تنتج سنة ١٩٧٠م ٣,٣ مليون برميل من النفط يوميًا، لم يعد يتجاوز إنتاجها سنة ٢٠٠٧م ١,٧ مليون برميل.

وعليه يمكن القول بأن الأسباب الاقتصادية للثورة الليبية تكمن بالإضافة إلى الأسباب السابقة في ما أسماه فرانسوا برغات F. Burgat بـ «القاعدة الاقتصادية للنظام» التي بمقتضاها «احتكر حكام طرابلس إعادة توزيع العائدات النفطية التي هي أهم بكثير مما كانت عليه في نهاية الخمسينيات عندما أخرجت البلاد من دائرة الزهد الذي فرضه عليها الاقتصاد الزراعي الرعوي»[٤]. بيد أن المشكلة الحقيقية الأهم التي سرعت حدوث الثورة الليبية كانت تتعلق أيضًا بالأزمة السياسية التي عرفتها ليبيا بعيد وصول القذافي إلى السلطة.

الأسباب السياسية (الأزمة السياسية):

منع القذافي أي تعددية حزبية، واعتبر «التمثيل تدجيلاً، والأحكام النيابية أحكامًا غيابية»، ومن تحزب خان بحسب عبارات الكتاب الأخضر. وعلى عكس

(1) Source: http:// www.agoravox.fr/actualités/article/raisons économiques de la révolte lybienne

(٢) المرجع السابق.

(3) Source: http://www.agoravox.fr/actualités/article/raisons économiques de la révolte lybienne.

(4) François Burgat et André Laronde , op.cit.,p.4.

الأنظمة الأحادية العقدية التي أنشـأت حزبًا للدولة، لم تكن اللجان الثورية سـوى واجهات للنسق الأمني المخابراتي الذي يسـتند إليه النظام الاستثنائي، ولم تكن تلك اللجان سوى آلية بها يتم التحكم في المجتمع الليبي لتفكيكه، وإعادة صياغته بما يخدم تأله الحاكم الليبي الذي أراد أن يحتفظ لنفسه بأخص خصائص التأله في الأرض، وهو التشريع.

لقد مهد القذافي بفلسـفته في الحكم إلى إقامة دولة بلا دستور ولا برلمان، ولا نائب رئيس، ولا تقاليد فـي الحكم، أي أنه خلـف للثوار تركـة من الضياع سـتكلفهم البحث المضني بغية التأسيس لمشروع دولة مـن جديد، وقد كان ردهم على هـذه العبثية طريفًا عندمـا رجعوا إلى العَلم القـديم لليبيا؛ إذ يفهم من ذلك أن مرحلة القذافي في تاريخ ليبيا سـتكون قابلة للحذف، وكأنها بين عارضتين؛ لأنها لم تخلف تراكمًا من الخبرات والتقاليد التي يمكـن البناء عليها، ولم تكن ماضيًا مشرقًا يمكن من إضاءة المستقبل.

كما اسـتند القذافي في حكمـه على آليات ثلاث، هي: شراء الولاءات العشائرية باستثمار الريع النفطي (التحالف الثلاثي القوي بين قبائل القذاذفة والمقارحة وورفلة)، وعمل على اسـتبدال المؤسسـة العسكرية بالمليشـيات العائلية الحامية للنظام، وأغلق كل منافذ الحـراك السياسـي والمدني، التي يمكن أن تشـكّل دوائر وسيطة للمواطنة (انحسرت المؤسسات الأهلية في جمعيتين؛ يرأس إحداهمـا ابن القذافي، وترأس الأخرى ابنته).

وكان بذلك يجسّـد بامتياز مفاهيم الكليانية التي تتجلى في النظام السياسي الذي تسلكه الأنظمة ذات الحـزب الواحد، أو الأنظمة الفردية التي لا تقبل أية معارضة. ومعلوم أن الكليانية هي «النظام الذي يسعى إلى الشمولية، وإلى التوحيد»، وتجميع سائر السلطات في يده.

وبالتالي فهي لا تعني السـيطرة على أفعال البشر فحسب، كما هو الشـأن في الدكتاتوريات التقليدية، بل تسـعى أيضًا للسـيطرة علـى عقولهم من خلال أيديولوجيا معينة تفرضها عليهم، فلا يمكن للحقيقة أن توجد بمعزل عنها.

أما ميـزات النظام الكلياني الفردي الذي جسَّـده حكم القذافي فهي[1]:

- فرض أيديولوجيا موحدة على الجميع.
- النظـام الواحد الذي يتحكـم في الدولة يقوده زعيم خالد.
- جهاز أمني يبث الرعب.
- توجيه مركزي للاقتصاد.
- تحكم في وسـائل الإعلام، واحتكار القوة العسكرية.

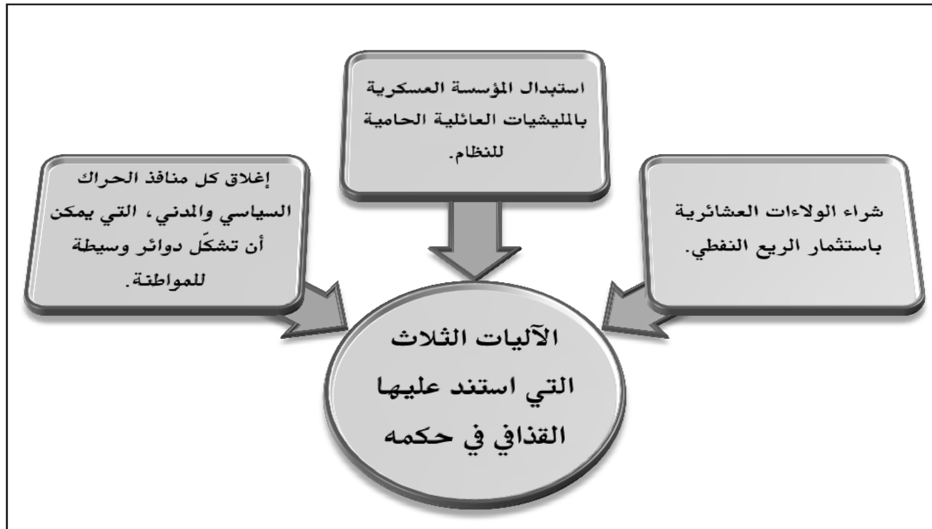
ويمكن حصر الأسباب السياسـية الداخلية المسببة للثورة الليبية فيما يلي:

- **الانسـداد السياسـي المزمـن**؛ إذ لا وجـود لأحزاب سياسية أو مجتمع مدني أو صحافة حرة على نحو ما رأينا سابقًا، ولا لحرية أكاديمية في أوساط الجامعات أو خارجها؛ لأن «عسـكرة المؤسسات التربوية»[2] في بدايـة عقـد الثمانينيـات حولتها إلـى أدوات بيد السـلطة. فقد كان هذا النظام يصنّف ضمن «أعداء الثـورة» الجامعيين، والطلاب، والإخوان المسـلمين، والصحافة.

هذا الانسداد السياسـي وتلك السياسة تجلت في اعتقال المعارضين، والتنكيل بهم، وقد تنوعت أساليب التعذيـب، والقتل والتشـويه، والإبعـاد لكل من يرى النظام أنه يشكل أو يمكن أن يشكل خطرًا عليه، وقد طفق سدنة النظام يخصفون عليه من الأوصاف بحثًا عن شرعية ومشروعية زائفة، فلما عجزوا عن تحقيق مبتغاهم وطنيًا ولوا وجوههم شطر إفريقيا، مستغلين في ذلك كل صنوف وأسـاليب الإغراء تارة، وخلق بؤر

(١) المرجع السابق.

(2) François Burgat et André Laronde , op.cit.,p.6.



التوتر داخليًا لتلك الدول تارة أخرى.

- **عدم تجذر الوعي السياسي والمشاركة الاجتماعية في صنع القرار**؛ نظرًا لهيمنة فرد واحد على مفاصل القرار في ليبيا بما في ذلك المؤسسات الديمقراطية الصورية المعروفة محليًا بـ«المؤتمرات الشعبية».

- **محاولات التوريث**: وقد تجلت في تصفية القذافي سياسيًّا لما سُمي بـ«مجلس قيادة الثورة»، وإحلاله لأبنائه محلهم مما أدى بأقرب المقربين إليه (عبد السلام جلود) إلى اعتزال العمل السياسي نهائيًا قبل أن ينشق عليه، وينضم لثورة ٢٣ فبراير، وهي حال عبد الفتاح يونس وغيرهما من أعضاء ما كان يسمى بـ«مجلس قيادة الثورة».

- **الفوضى المصطنعة**: المتمثلة في إضعاف سلطة الدولة، وتفتيت هياكلها بالتحالفات القبلية، وضرب الجهات بعضها ببعض، والإضعاف المتعمد للمؤسسة العسكرية؛ خوفًا من أن تصبح أداة لتغيير النظام، وذلك بفرض قوى قبلية ومدنية في أوساط الجيش.

والحال أنه لا يمكن في النظام الليبي فصل السياسة الداخلية عن الاقتصاد والسياسة الخارجية، فالثورة في أسواق النفط مع بداية عقد الثمانينيات، والغارة الأمريكية على طرابلس سنة ١٩٨٦م، والهزيمة في حرب تشاد سنة ١٩٨٧م، وعبء السياسة الخارجية والظرفية الاقتصادية هي مقاييس ضرورية لتفكيك رموز السياسة الداخلية، خاصة عندما تسمح لنفسها بتحدي القوى الغربية[١].

بيد أن جزءًا من الأسباب السياسية للثورة الليبية يعود إلى العامل الخارجي، وإلى السياسة الخارجية لمعمر القذافي، وخصوصًا في علاقته بالغرب من جهة، والتي لا تنفصل عن علاقته بدول الجوار الإفريقي والعربي.

لقد كان الدافع الأول لتدخل معمر القذافي في الساحة العربية الإفريقية والعالمية هو رغبته الجامحة في الحد من تأثير الغرب، وإفساح المجال لفرض أهدافه الوحدوية بالقوة إذا لزم الأمر[٢]. والحال أن هذه الدبلوماسية الجريئة والارتجالية كانت تتميز بتناقض صارخ: «بين الوفرة الكبيرة والعجيبة للمصادر المالية، وكذلك الأراضي الليبية، وضعف السكان: ففي الكثير من المرات يبدو معمر القذافي باحثًا بعيدًا في صحاريه عن تلك الكتلة الجماهيرية التي تكون في حجم طموحاته الثورية»[٣].

(1) François Burgat et André Laronde , op.cit.,p.6.
(2) Ibid.,p.96.
(3) Ibid.,p.96.

وقد تمثلت وسائل العمل الليبي الخارجي أولاً وقبل كل شـيء في الجانب المالي. فقد مكَّنت العائدات النفطية القذافي من تمويل «دبلوماسية الاستثمارات»، والسياسـات الثقافية فقط، بل تصدير السلاح لقلب الأنظمة أيضًا.

وفي شـمال إفريقيا المصدّر الأول لليد العاملة إلى أوروبا استعملت طرابلس، بفضل قدرتها على استيعاب مئات الآلاف مـن العمال العـرب والأفارقة، أولئك العمال سلاحًا اقتصاديًا وسياسيًا في وجه أوروبا.

الثورة الليبية والتدخلات الأجنبية:

لقـد تحولت الثـورة الليبية على خـلاف الثورتين التونسـية والمصرية إلى حرب أهليـة دفعت القوى العظمى (حلف شمال الأطلسـي والولايات المتحدة) إلى التدخل تحت ذريعة حماية المدنيين، وشنَّت غارات علـى قوات القذافي بفضل قـرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣م.

إن التدخـلات الأجنبية في الشـأن الليبي، والتي كانت تتسارع بشكل ملحوظ، شكّلت العوامل المسرِّعة للثورة، لكنها لم تكن تستمد وجاهتها فقط من جرائم النظام الليبي الذي كان يعيش فترة تصالح نسـبي مع القوى الغربية بعد تفكيك البرنامج النووي، وتسـوية العديـد من الملفات العالقة بفضـل المال الليبي، إنما يبررها الحـرص على اقتناص الفرصة، وكان الراحل عبـد الفتاح يونس محقًّا حينما قال: إن ليبيا لو كانت بلـدًا صحراويًا قاحـلاً ما كان التدافـع إليها بتلك القوة.

صحيـح أن مغريـات البعد الاقتصادي، وتقاسـم النفط الذي لم يكـن يخفى في تصريحات مصطفى عبد الجليل الذي كان يؤكد بأن ليبيا ستأخذ بالاعتبار في العقود القادمـة حلفاءها في تهديد مبطن للدول الممانعة كالصين وروسيا.

كما كشفته مناورات القذافي بخصوص الاجتماع مع



سفراء الصين وروسيا الهادفة إلى مراجعة الاتفاقات مـع الدول الغربية لصالح تليـين موقفهم أو الحظوة بدعم الحلفاء الشرقيين.

وهو ما يؤكد حقيقة أن البعد الاقتصادي كان مغريًا بالتدخـل، وأن المخاوف السياسـية التي أعرب عنها العديـد من الدول، بما فيها الغربيـة، كانت تتأرجح لصالح هذا المعطى المغري.

ولقد شـهد مسـار التدخل تطورات كبيرة، بدءًا من الضغوط الدبلوماسـية، وإقامة سفارات ببنغازي، ووصولاً لاسـتصدار القرار ١٩٧٣، وانتهاء بتطبيقاته والتخريجات الخاصة بـه، وكانت الغاية الكبرى لدى الدول الغربية اسـتصدار المجموعـة الدولية للقرار متكئًا على مبادرة تركية عربية.

ولم تكف احتجاجات الروسـيين والصينيين بلفت الانتبـاه إلى الانتهاكات المتعددة للقرار في كبح جماح المجموعة الدولية.

كما ظلـت كل التدخلات المشـبوهة التي تجاوزت مرحلة حماية المدنيين تسعى للوفاء بمتطلبات الأجندة الداخلية للبلدان.

ففرنسـا ظلت الأكثر تحمسًـا لتعويض التأخر في الجارة التونسـية، وتحقيـق مزيد مـن التراكم في نجاحات الدبلوماسـية الخارجية بعد كسـب معركة

ساحل العاج عشية انتخاباتها الرئاسية الحاسمة في ظل وضع داخلي صعب.

ولعل المشهد الليبي كانت له انعكاساته أيضًا على مستوى التعاطي العربي، فالجامعة العربية بعد ثورتين متتاليتين في تونس ومصر، وتحمّس مشبوه من أمينها العام مرشح مصر الثورة، كانت مرغمة على اتخاذ قرار فاصل بشأن تعليق عضوية ليبيا، وهو ما يشي بإزالة القدسية عن الشأن المحلي، الذي ما كانت الجامعة لتملك تلك الشجاعة الجديدة ولأول مرة لتتخذ قرارًا داخليًا بهذا الشأن في فصل عضو بهذه السرعة، لولا توفر بعض الشروط التي كانت موجودة في الحالة الليبية؛ مما يرمز إلى إزالة القدسية عن الشأن الداخلي الذي طالما انتُهكت تحت غطائه حقوق كثيرين، وتمكنت الجامعة العربية من الخروج من مرحلة التكلس إلى اتخاذ قرار على وقع الثورة المصرية والتونسية.

ولقد كان الرهان حقيقيًا على تخويف الدول العربية بواجب المشاركة في إقامة الثورات الجديدة كتعويذة ضمان ليتم بمشاركة عربية من الدول الأقل تحررية، مقابل رهانات محلية في بلدان الخليج، وإقليمية في البحرين.

ولم تعد حماية المدنيين وفقًا للقرار الأممي الموسع قاصرة على المعنى الحرفي، بل تجاوزته لتجييش وتجنيد المدنيين، وإقامة المطارات، وإلقاء السلاح جوًا لدعم المجموعات المهاجمة لمدن أخرى إلى حد قصف المدن، ومطاردة سكانها، وبقيت مدن سرت وسبها وبني وليد تواجه قصفًا في ظل صمت مطبق، وتحولت حماية المدنيين إلى قتل لهم ومطاردة، وتحولت المحميات إلى جيوش تُغِير لإسقاط المدن الأخرى في ظل تجمعات قبلية خالصة.

والحقيقة أنه تلاقت مصالح المظلومين والمغبونين من حركات إسلامية وليبرالية مع العوامل الذاتية للنظام الليبي من استبداد وفساد، وتوريث للسلطة، ومركزية مطلقة وسادية، تنضح بها أيادي القائد المغرور، وما كان ذلك كله ليؤدي لنجاح الثورة لولا التدخل الفعلي والفعّال للناتو طيلة ستة أشهر من القصف المتواصل والممنهج.

تلاقت مصالح المظلومين والمغبونين من حركات إسلامية وليبرالية مع العوامل الذاتية للنظام الليبي من استبداد وفساد، وتوريث للسلطة، ومركزية مطلقة وسادية، تنضح بها أيادي القائد المغرور، وما كان ذلك كله ليؤدي لنجاح الثورة لولا التدخل الفعلي والفعّال للناتو طيلة ستة أشهر من القصف المتواصل والممنهج.

خاتمة:

تطرح الثورة الليبية تحديات جسيمة على المستويين الوطني والدولي، فوطنيًا يبدو مسار إعادة البناء مرتبطًا بواجب تجاوز التشققات التي تركتها عملية التخلص من القذافي في مجتمع قبلي صرف، كثيرًا ما تنظر أطراف منه إلى الثورة في نظرتها التجزيئية كانتصار فصيل قبلي على آخر.

وهو ما يتطلب إدارة فاعلة متوازنة وحاسمة لا تسكت على الجرائم، بل لا تنكأ الجراح، تشرف عليها شخصيات مدنية قادرة على إدارة المرحلة، بعيدًا عن منطق المحاصصة والاستقطاب السياسي ما بعد الثورة، ومؤهلة لتسيير مفهوم غنيمة النصر بروح وطنية تفهم إزاحة القذافي كتحدٍّ أو مكسب جزئي تنفتح بعده مرحلة مجابهة التحديات الكبرى، ومرحلة إعادة تأسيس الدولة الوطنية.

وبدون شك، فإن المشكل الكبير الذي يواجه الثوار الليبيين هو حالة الفراغ السياسي الذي نجم عن عقود أربعة متواصلة من التدمير المنظم للنخب الليبية. فبالمقارنة مع الساحات العربية الأخرى التي شهدت موجة التغيير الراهنة، تفتقد الساحة الليبية لمجتمع مدني نشط وفاعل، كما تفتقد لإدارة بيروقراطية ناجعة، ولمؤسسة عسكرية متماسكة ومنسجمة.

وهو ما يعقّد مسألة إعادة التأسيس بما تفرضه من صحوة سياسية، وتملك لمفاهيم المواطنة، وتوزيع عادل للثـروة بين المواطنين، وتمكين المواطن من تلمس ثمار التنمية في حياته بعد عقود من الفساد الإداري والمالي، واكتساب الانتصار لباســه الوطني أكثر من مفاهيم المجموعــات القبلية المنتصرة؛ عبر بناء المؤسســات الوطنية، وتجــاوز رؤى مجموعات الفصائل الداخلية التي لم يكن ليجمعها سوى سوابق المظالم، والثأر من النظام المســتبد، أو الاتفاق المرحلي على العمل على إزالة القذافي، والتطلع لإقامة نظام بديل.

وســتتطلب إعادة البناء حرصًا أكيــدًا على حماية الثروات المحلية، ســواء في توزيع العوائد داخليًا، أو تقاســم الفوائد خارجيًا؛ في ظل تكالب محموم على عقود النفط، وكبح جماح الشـركات الدولية الشريكة فــي النصر ببلدانهــا الحليفة في حلف الأطلســي، والتي كثيرًا ما تســتغل هشاشــة المراحل الانتقالية لفرض الاشــتراطات المجحفة، وتحقيق المكاسب غير المشروعة.

والحقيقة أن التخــوف الكبير الذي أثــاره انهيار النظام لم يكن داخليًا فحســب، بــل تطال المخاوف البعــد الإقليمي في الســاحل والصحــراء، وهو ما أشــار إليه العديد من الرسميين، وكذا الباحثين، فقد حذّر رؤســاء بلدان الســاحل الإفريقي من التأثيرات السلبية المحتملة للحرب الدائرة في ليبيا على أوضاع منطقتهــم، التي عانت خلال الســنوات الأخيرة من موجة عاتية مــن عمليات الإرهاب حوّلتها إلى إحدى بؤر العنف الرئيسة في العالم.

وقد تواترت الأخبار أن الكثير من الأسلحة المتطورة مــن بينها صواريخ مضادة للطائــرات قد نفذت إلى المنطقــة، إما عمدًا عن طريق فلــول كتائب القذافي ومرتزقته من الطوارق والأفارقة السود، أو عن طريق مســالك التهريب النشــطة التي ازدادت حيويتها في الآونة الأخيرة.

وهو ما سيكون له كبير الأثر في تحول المنطقة إلى مسرح رئيس لشــبكات التهريب والمخدرات، وانتقال العمالة غيــر الشــرعية لأوروبا، وتســارع عمليات الإرهاب التي اســتهدفت على الخصوص السائحين والمقيمين الغربيين في المنطقــة، بعد أن انتقل مركز الجماعات المقاتلة من الجزائر إلى الصحراء الساحلية بعد إعلانها الانضمام إلى تنظيم «القاعدة».

وكما يبين الباحث الجزائري «علي بن ســعد» فقد سلكت شبكات الجريمة المنظمة وما يسمى بالإرهاب نفس المســالك الصحراوية الوسيطة، واعتمدت على نفــس القنــوات القبلية التقليدية، فــي الوقت الذي تقــف دول المنطقة الضعيفة عاجــزة عن التحكم في مســارب عصية لا تعترف بالحدود الرسمية؛ تستأثر بمفاتيحها المجموعات القبليــة التي تتوارث ضبطها والهيمنة عليها.

والحقيقة أن إزالة نظام القذافي مثلت بداية تحرير للطاقــات الكامنة للشــعب الليبي، ولمقــدرات الأمة الاقتصادية، ولكنها ليســت إلا البداية التي تتهددها العديد مــن المخاطر التي تنذر بالعودة إلى الأســوأ أو تحقيــق الارتــكاس، والتي تتعــين إحاطتها بكافة ضمانات النجاح الذاتية والموضوعية الكفيلة بمواجهة جملة التحديات الأمنية السياسية والاستراتيجية التي تنتظر ليبيا ما بعد الثورة.

والمعروف أن القذافي حرص منذ وصوله للسلطة عام ١٩٦٩م على الاهتمام بالمجال الساحلي - الصحراوي، وطرح عددًا من المبادرات السياســية لتوحيده تحت زعامته، آخرها كان إنشاء منظمة إقليمية أطلق عليها «تجمع سين صاد» يشرف عليها شخصيًا، ويدفع كامل تمويلها.

وما نعني بمنطقة الساحل هذا الفضاء الواسع الممتد من جنوب الجزائر (بامتداداته في جنوب المغرب) إلى الســودان، ويضم بلدانًا أربعة مركزية، هي: موريتانيا ومالي والنيجر وتشــاد. وقد شكّل هذا المجال المتصل وحــدة تاريخية وأنثربولوجية، علــى الرغم من تعدد

مكوناته العرقيـــة والثقافية، وتنوع تركيبته الجغرافية والأيكولوجية.

إن الرهانات الفعلية في مستقبل ليبيا ما بعد الثورة مرهونة في الأســـاس بأبناء الثورة وسط التناقضات الكبيرة بـــين المرجعيات الفكرية المتعـــددة للثوار؛ ما بين ليبرالية وإســـلامية في ظل مستقبل ليبيا ما بعد الثورة.

ولقد جسَّد مسار الثورة بحق غيـــاب التناغم بـــين الطرحين، وجسَّـــد إعـــلان التحريـــر من بنغازي في مكانـــه ومضامينه، ونوعية حضوره، والمتغيبين عنه، التناقض الحاصل بين الخطابين: رئيس يؤكد على استعادة الشريعة الإسلامية، وإلغاء القانون المتعلق بحظر تعـــدد الزوجات، وتحريم الربا، ونائب يؤكد على التعددية السياسية، وقيم الدولة المدنية؛ خطابان لصيقان بالعملية يؤشـــران للاتفاق عند بدء العملية والاختلاف حال التجسيد.

لقـد فـوَّت الثـوار فرصـة ذهبية في التعاطـي مـع القذافـي عبـر عملية اغتياله؛ إذ كان بإمكانهم أن يظهروا من خـلال عمليـة اعتقالـه إرادة دولة القانـون التـي ينشـدون، وأن يوفروا لـه محاكمـة لـم يوفرهـا هو نفسـه لمساجينه، وأن يُظهروا للعالم كيف بإمكانهم أن يكبحوا جماح عواطفهم الجياشـة، وترك لغة القانـون تتحدث بقساوتها وعدالتها

لقـــد فوَّت الثـــوار فرصة ذهبية فـــي التعاطي مع القذافـــي عبر عمليـــة اغتيالـــه؛ إذ كان بإمكانهم أن يظهروا من خلال عمليـــة اعتقاله إرادة دولة القانون التي ينشـــدون، وأن يوفروا له محاكمة لم يوفرها هو نفسه لمساجينه، وأن يُظهروا للعالم كيف بإمكانهم أن يكبحوا جماح عواطفهم الجياشـــة، وترك لغة القانون تتحدث بقســـاوتها وعدالتها، وحتى الرئيس القاضي كان أمام درس كبير كان عليه تجاوزه.

إن الرهان الفعلي القادم بالنســـبة للثـــورة الليبية يتمثل في إقامة المصالحة، وســـلام القلوب الذي لن يتحقق إلا بكبح جماح المنتصرين المشدوهين في إشباع رغباتهم الانتقاميـــة، وإقامة دولة العدل والمســـاواة القائمة على مبـــادئ معيارية خالصة، وصهر مختلف الفاعلين الأساســـيين في مناخ الحرية، وقيم المواطنة الحقة والعدالة المؤسسة، وتمكين المواطنين من العدالة التي حُرِمُوا منها لعقود، ومن حقهم في تملك ثورتهم وثروتهم.

لقد نجـــح القذافـــي طيلة الســـنوات الماضية في اكتساح ميادين فعلية إفريقية ذات هوية أنثربولوجية متجانســـة، ووجّه إليها العديد من التمويل والمشاريع، وارتبط في لباسه وسلوكه وتصرفه حقًّا بهذا الفضاء؛ لذا فإن أكبر الذين يشـــعرون بالإقصـــاء اليـــوم لـــم يعودوا كذلك أبناء ســـرت، سبها، بني وليد، بل مجموعات غفيرة من المواطنين المنتمين لهذا الفضاء الذي يشعر بالمزيد من التعاطف مع ماضـــي الحكـــم، ويحتاج بالفعـــل إلى المزيد من الطمأنة بالنسبة للســـلطات الجديدة، وإلـــى بعث الإحســـاس لديهم بالانتســـاب لليبيـــا الجديدة؛ التي لن يشـــعروا فيها بأنهم مواطنو الدرجة الثانية، وإلى ذلك يبقى هاجس الصراع بين القوى الإسلامية والأخـــرى العلمانية قائمًا في ظـــل ميزان قوي يميل لصالح الأولى، لقد دقت ساعة الحسم هذه المرة، لكن للتصالح وليس للتناحر.

معلومات إضافية

تسلسل لأهم الأحداث في ليبيا منذ بدء الثورة ضد معمر القذافي حتى مقتله:

١٥ فبراير ٢٠١١: اندلاع تظاهرات في مدينة بنغازي إثر اعتقال «فتحي تربل» محامي ضحايا سجن بوسليم.

١٦ فبراير٢٠١١: خروج تظاهرات للمطالبة بإسقاط النظام بمدينة البيضاء، وقوات الأمن تطلق الرصاص الحي، وتقتل بعض المتظاهرين، وخروج تظاهرات أخرى في مدينة الزنتان، والمتظاهرون يحرقون مقر اللجان الثورية، ومركز الشرطة المحلي، ومبنى المصرف العقاري بالمدينة.

١٧ فبراير ٢٠١١: اتساع الانتفاضة الشعبية لتشمل بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية، وخاصة بعد سقوط أكثر من ٤٠٠ ما بين قتيل وجريح برصاص قوات الأمن ومرتزقة تم جلبهم من قبل النظام.

٢٤ فبراير ٢٠١١: الثوار يسيطرون على وسط مدينة مصراتة الساحلية بعد طرد القوات الموالية للقذافي.

٢٦ فبراير ٢٠١١: مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة يفرض عقوبات على القذافي وأسرته، ويحيل الحملة الأمنية ضد المعارضين إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٢٨ فبراير ٢٠١١: حكومات الاتحاد الأوروبي تتفق على فرض عقوبات على القذافي ومستشاريه المقربين.

١ مارس ٢٠١١: الجمعية العامة للأمم المتحدة تتبنى قرارًا بطرد ليبيا من مجلس حقوق الإنسان.

٥ مارس٢٠١١: المجلس الوطني الانتقالي المعارض يعلن في بنغازي أنه الممثل الوحيد لليبيا.

١٠ مارس ٢٠١١: فرنسا تعترف بالمجلس الوطني ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الليبي، والنظام الليبي يقطع علاقاته معها.

١٧ مارس ٢٠١١: مجلس الأمن الدولي يصوّت لصالح السماح بفرض حظر جوي فوق ليبيا والقيام بعمل عسكري.

١٩ مارس ٢٠١١: الضربات الجوية الأولى تُوقف تقدم قوات القذافي نحو بنغازي، وتستهدف الدفاعات الجوية الليبية.

٢٠ مارس ٢٠١١: القذافي يقول على التلفزيون الليبي: إنه سيتم فتح مستودعات الأسلحة لتسليح الشعب الليبي كاملاً.

٢٨ مارس ٢٠١١: قطر تعلن اعترافها بالمجلس الوطني؛ لتكون ثاني دولة بعد فرنسا وأول دولة عربية تعترف بالمجلس.

٣٠ مارس ٢٠١١: انشقاق وزير الخارجية في نظام القذافي «موسى كوسا»، وإعلان استقالته من بريطانيا.

٦ أبريل ٢٠١١: القذافي يدعو في رسالة إلى أوباما إلى وضع حد للحملة العسكرية ضد ليبيا ويقول: إن الثوار من القاعدة.

١٠ و١١ أبريل ٢٠١١: القذافي يعلن قبول خطة الوساطة الإفريقية والثوار يرفضونها.

٣٠ أبريل ٢٠١١: النظام الليبي يعلن مقتل سيف العرب الابن الأصغر للقذافي، وثلاثة من أحفاده في هجوم صاروخي للناتو.

٢٢ مايو ٢٠١١: الاتحاد الأوروبي يعلن فتح مكتب له في مدينة بنغازي الواقعة تحت سيطرة المجلس الوطني الانتقالي.

١ يونيو ٢٠١١: الناتو يعلن تمديد عملياته في ليبيا لمدة تسعين يومًا جديدة، واستقالة وزير النفط في حكومة القذافي.

٢٧ يونيو ٢٠١١: المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرات اعتقال بحق القذافي وولده سيف الإسلام، ورئيس مخابراته عبد الله السنوسي بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

١٤ يوليو ٢٠١١: القذافي يدعو أنصاره في خطاب تليفزيوني إلى الزحف نحو مدينة بنغازي (لتحريرها).

١٥ و ٢٧ يوليو ٢٠١١: الولايات المتحدة وبريطانيا تعترفان بالمجلس الوطني الانتقالي سلطة شرعية في ليبيا.

٢٨ يوليو ٢٠١١: المجلس الانتقالي الليبي يعلن مقتل قائد قوات الثوار اللواء عبد الفتاح يونس.

٢١ أغسطس ٢٠١١: قوات المعارضة تدخل طرابلس دون مقاومة حقيقية، والقذافي يصدر خطابات صوتية مسجلة على التليفزيون الحكومي يدعو فيها الليبيين إلى قتال «جرذان» المعارضة.

٢٣ أغسطس ٢٠١١: قوات المعارضة تقتحم مجمع باب العزيزية الحصين في طرابلس مقر إقامة القذافي، وتحطم رموز حكمه.

٢٩ أغسطس ٢٠١١: زوجة القذافي وابنته عائشة واثنان من أولاده يدخلون الجزائر.

١ سبتمبر ٢٠١١: حكام ليبيا المؤقتون يجتمعون بقادة العالم في مؤتمر بباريس؛ لمناقشة رسم مستقبل ليبيا الجديدة. والقذافي في الذكرى السنوية الثانية والأربعين لتوليه الحكم يحث أنصاره على القتال.

٨ سبتمبر ٢٠١١: محمود جبريل رئيس الوزراء الليبي المؤقت يصل إلى طرابلس في أول زيارة منذ سيطرة قوات المجلس الانتقالي عليها.

١١ سبتمبر ٢٠١١: ليبيا تعاود إنتاج النفط، والنيجر تقول: إن الساعدي نجل القذافي وصل إلى البلاد.

١٣ سبتمبر ٢٠١١: رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل يلقي خطابه الأول في طرابلس أمام حشد من نحو ١٠ آلاف شخص.

١٥ سبتمبر ٢٠١١: الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون يقومان بزيارة إلى ليبيا.

١٦ سبتمبر ٢٠١١: مجلس الأمن الدولي يخفف العقوبات على ليبيا بما يتضمن تخفيف العقوبات على المؤسسة الوطنية للنفط والبنك المركزي الليبي.

والجمعية العامة للأمم المتحدة توافق على طلب باعتماد سفراء الحكومة الانتقالية كممثلين شرعيين لليبيا في الأمم المتحدة، وهو ما يعني عمليًا الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي.

٢٠ سبتمبر ٢٠١١: الرئيس الأمريكي باراك أوباما يدعو فلول القوات الموالية للقذافي إلى الاستسلام، ويعلن عودة السفير الأمريكي إلى طرابلس. والقذافي يتهكم على حلف شمال الأطلسي في خطاب بثته قناة الرأي التي تتخذ من سوريا مقرًّا لها.

٢١ سبتمبر ٢٠١١: الحكام المؤقتون يقولون: إنهم سيطروا على معظم أنحاء سبها إحدى ثلاث مدن يسيطر عليها أنصار القذافي منذ سقوط طرابلس. وتواصل سرت مسقط رأس القذافي وبني وليد المقاومة.

٢٥ سبتمبر ٢٠١١: أول شحنة من النفط الخام الليبي منذ أشهر تبحر من ميناء مرسى الحريقة الشرقي إلى إيطاليا.

٢٧ سبتمبر٢٠١١: الناتو يقول: إن الحكام المؤقتين لليبيا سيطروا بشكل كامل على مخزون ليبيا من الأسلحة الكيماوية والمواد النووية.

١٣ أكتوبر ٢٠١١: المجلس الوطني الانتقالي يقول: إنه سيطر على مدينة سرت باستثناء الحي الثاني؛ حيث يحاصر قوات القذافي.

١٤ أكتوبر ٢٠١١: اندلاع اشتباكات مسلحة في طرابلس بين مؤيدين للقذافي وقوات المجلس الوطني الانتقالي في أول علامة على المقاومة المسلحة للحكومة الجديدة في العاصمة.

١٧ أكتوبر ٢٠١١: قوات المجلس الوطني الانتقالي تحتفل بالسيطرة على بني وليد أحد آخر معاقل أنصار القذافي، ومحطة تلفزيونية سورية تؤكد مقتل خميس نجل القذافي في قتال في جنوب شرقي طرابلس في ٢٩ أغسطس ٢٠١١.

١٨ أكتوبر ٢٠١١: وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون تصل إلى ليبيا في زيارة لم يعلن عنها مسبقًا، وتحث فصائل الثوار على الوحدة.

٢٠ أكتوبر ٢٠١١: القبض على القذافي وقتله مع سيطرة قوات المجلس الوطني على سرت بعد شهرين من الحصار، والإعلان عن مقتل المعتصم نجل القذافي.

المصدر:

- وكالة رويترز، تسلسل زمني للأحداث منذ بداية الثورة في ليبيا وحتى مقتل القذافي، انظر الرابط:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE79L0P020111022?sp=true

- جلال سعد الشايب، أبرز محطات الثورة الليبية التي اندلعت أواسط فبراير ٢٠١١م، مجلة البيان، العدد ٢٩١، ذو القعدة ١٤٣٢هـ.